

الموضوع : التشريعات الليبية

قانون رقم 4 لسنة 1992 بتعديل
بعض احكام قانون نظام القضاء
الصادر بالقانون رقم 51 لسنة
1976

المصدر : الجريدة الرسمية
العدد 29
السنة الثلاثون

منتدى نادي الطفل والاسرة

<http://cfc2003.yoo7.com> • 00218913662383 • abdo1953@live.co.uk

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة
المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

مشرف الموقع :

<http://cfc2003.yoo7.com/>

00218913662383

abdo1953@live.co.uk

قانون

رقم «4» لسنة 1992 م

بتعديل بعض أحكام قانون نظام القضاء الصادر

بالقانون رقم «51» لسنة 76 م

مؤتمر الشعب العام،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لسنة 1401 و. الموافق 1992 م والتي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده العادي في الفترة من 12 ذى الحجة الى 22 / ذى الحجة / 1401 و. الموافق من 13 من شهر الصيف الى 23 من شهر الصيف 1992 م.

وبعد الاطلاع على القانون رقم «51» لسنة 76 م بشأن اصدار قانون نظام القضاء.

«صيغ القانون الآتي»

المادة الاولى

تعديل المواد «4» فقرة أخيرة «43» بند 7 «46 ، 48 ، 49 ، 56 ، 57 ، 75 ، 82 ، 83 ، 86 ، 119» من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم 51 لسنة 76 م بحيث تصبح على النحو التالي :-

مادة «4» الفقرة الأخيرة :-

وبجوز أن تنعقد محكمة الجنايات للفصل في القضايا التي تختص بنظرها في أي مكان آخر داخل دائرة اختصاصها أو خارج هذه الدائرة ، وذلك بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

مادة «43» بند 7 :-

أن لا تقل السن بالنسبة للمستشارين عن أربعين سنة وبالنسبة للقضاة عن ثلاثين سنة .

مادة « 46 »

تكون ترقية أعضاء الهيئات القضائية حتى درجة مستشار أو ما يعادلها من درجات أعضاء الهيئات القضائية الأخرى بالأقدمية مع مراعاة الكفاية أما الترقية إلى الدرجة التي تلو الدرجة المشار إليها فتكون بالأقدمية .. ولا يجوز الترقية إلا إلى الدرجة التالية مباشرة للدرجة المرقي منها .

مادة « 48 »

تعد اللجنة الشعبية العامة للعدل مشروع الترقيات على أساس ما تضعه إدارة التفتيش من تقارير على أعضاء الهيئات القضائية من درجة مستشار استئناف فأقل أو ما يعادلها من درجات أعضاء الهيئات القضائية الأخرى ، ويتم النظر في مشروع الترقيات وفقاً للقانون .

مادة « 49 »

يعين أعضاء الهيئات القضائية ويرقون بقرار يصدر عن اللجنة الشعبية العامة بناءً على اقتراح من اللجنة الشعبية العامة للعدل ، ويعتبر تاريخ الترقية نافذاً من تاريخ موافقة اللجنة الشعبية العامة للعدل .

مادة « 56 »

يجوز للجنة الشعبية العامة للعدل أن تندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف مؤقتاً لرئاسة إحدى المحاكم الابتدائية .

ويكون للمستشار المنتدب كافة اختصاصات رئيس المحكمة الابتدائية القضائية والولاية والإدارية .

كما يجوز للجنة الشعبية العامة للعدل ندب مستشاري محاكم الاستئناف للعمل بالمحاكم الابتدائية .

مادة «57»

يجوز للجنة الشعبية العامة للعدل ندب احد مستشارى محاكم الاستئناف مؤقتاً للعمل بالنيابة العامة.

مادة «75»

تحدد درجات أعضاء الهيئات القضائية ومرتباتهم وفقاً للجدول الملحق بالقانون رقم «15» لسنة 81م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

ويتم تعويض أعضاء الهيئات القضائية عن الأضرار التي قد تصيبهم بسبب العمل ومنحهم المزايا والعلاوات والمكافآت المالية التي تتناسب مع طبيعة العمل القضائي وذلك بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من اللجنة الشعبية العامة للعدل. وتسرى على مرتبات أعضاء الهيئات القضائية أية زيادة في المرتبات تقر بصفة عامة لموظفي الدولة وذلك بذات الشروط والنسب التي تقر بها هذه الزيادة.

مادة «82»

تشكل بأمانة العدل ادارة للتفتيش على أعمال الهيئات القضائية حتى وظيفة مستشار استئناف بدخول الغاية أو ما يعادل هذه الدرجة من درجات أعضاء الهيئات القضائية الأخرى.

مادة «83»

يندب للعمل بادارة التفتيش على الهيئات القضائية العدد الكافي من أعضاء الهيئات القضائية الذين لا تقل درجاتهم عن رئيس محكمة ابتدائية أو ما يعادلها وذلك بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل.

ولا يجوز أن تقل درجة رئيس هذه الادارة ووكلائها عن درجة وكيل محكمة استئناف.

مادة « 86 »

يجب اجراء التفتيش على أعمال الهيئات القضائية مرتين على الاقل كل سنة ويودع تقرير التفتيش خلال شهرين على الاكثر من تاريخ انتهاء التفتيش وتقدر درجة الكفاية باحدى الدرجات الآتية /:

- 1 . كفو
- 2 . فوق الوسط .
- 3 . وسط
- 4 . أقل من الوسط .

مادة « 119 »

تنتهى خدمة أعضاء الهيئات القضائية ببلوغهم سن « 60 » ستين سنة ميلادية كاملة فاذا كان بلوغ أى منهم سن التقاعد فى الفترة من أول شهر الفاتح « سبتمبر » الى آخر شهر الصيف « يونيو » فإنه يبقى فى الخدمة حتى هذا التاريخ . ويجوز تمديد مدة خدمة عضو الهيئة القضائية لمدة لا تزيد على ثلاثة سنوات أخرى بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل ، بعد موافقة لجنة مكونه من رؤساء ادارات الهيئات القضائية .

ومع ذلك يحال عضو الهيئة القضائية الى التقاعد بناء على طلب كتابى منه متى تجاوزت سنه الخامسة والخمسين سنة ميلادية .

المادة الثانية

تلغى المادتان « 64 » ، « 100 » من قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم « 51 » لسنة 76 م ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

المادة الثالثة

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

مؤتمر الشعب العام

صدر فى : 29 / ذى الحجة / 1401 و . ر

الموافق : 29 / الصيف / 1992 م